مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (27) – العدد الأول – يناير 2026

التكتلات الاقليمية بين العلاقات الدولية والسياسات العامة منظور مدمج

دراسة تحليلية

Regional Blocs between International Relations and Public Policy: An Integrated Perspective

An Analytical Study

الباحث/احمد محمد ابراهيم العايدى

مدرس العلوم السياسية

خبير السياسات العامة

تاريخ الإرسال	22/9/2025
تاريخ القبول	5/10/2025
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

مستخلص البحث

تتناول هذه الدراسة التحليلية ظاهرة فشل ونجاح التكتلات الدولية، مُقدمةً إطاراً نظرياً مُدمجاً يربط بين نظريات السياسات العامة ونظريات العلاقات الدولية، بما في ذلك الواقعية (Realism) والليبرالية (Liberalism) والبنائية (Constructivism). عبر تطبيق نظريات مثل الاختيار العقلاني، والمؤسسية، وشبكات السياسات، بالإضافة إلى نظرية الهيمنة الإقليمية ونظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة، تُقدم الدراسة تفسيراً شاملاً لأسباب انهيار بعض التحالفات.

تُظهر الدراسة، عبر تحليل حالات الفشل مثل الجمهورية العربية المتحدة وبريكست، وماليزيا ، وأن الانهيار غالباً ما ينبع من صراعات داخلية على المصالح والسلطة. من منظور نظرية الاختيار العقلاني، تُقرر الأطراف الانفصال عندما تتجاوز التكاليف (كفقدان السيادة) المنافع، وهو ما يتماشى مع المفهوم الواقعي للمصلحة الوطنية كقوة دافعة. وتُفسر النظرية المؤسسية الانهيار بفشل المؤسسات المشتركة في التكيف مع التباينات الداخلية، بينما تُسلّط نظرية شبكات السياسات الضوء على دور شبكات المصالح في تقويض التحالف. تُقدم نظرية الهيمنة الإقليمية إطاراً إضافياً، حيث تُظهر أن التحالف ينهار عندما ترفض الأطراف الأضعف الهيمنة القسرية، وتُؤكد نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة أن محاولات القوة المهيمنة لفرض سياسات داخلية تتعارض مع القيم المحلية هي السبب الجذري للصراع، وهو ما يُفسره التحليل البنائي كصراع على الهوية.

على النقيض، تُقدم دراسة حالة آسيان نموذجاً ناجحاً ومغايراً. يُظهر التحليل أن نجاحها يكمن في تطبيق مبادئ توازن بين السيادة الوطنية والتعاون الإقليمي. فمن خلال مبدأ عدم التدخل، تتوافق "آسيان" مع نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة، مما يضمن استقلالية الدول الأعضاء. ومن منظور نظرية الهيمنة الإقليمية، تعمل الرابطة على مبدأ الهيمنة التعاونية والقيادة الجماعية، مما يقلل من الشعور بالتهديد لدى الدول الأضعف. هذا النموذج يؤكد أن التكتلات الدولية يمكن أن تزدهر عندما يتم التوصل إلى توازن عادل بين المصالح، وتُتخذ القرارات على أساس الإجماع والمنفعة المتبادلة، وهو ما يدعمه الفكر الليبرالي.

الكلمات المفتاحية : نظريات التعاون الدولى ،نظريات السياسات العامة ، نظرية الهيمنة ، نظرية الاستقلال ، التكتلات الاقليمية

Abstract

This analytical study addresses the phenomenon of the failure and success of regional organizations, presenting an integrated theoretical framework that connects public policy theories with international relations theories, including Realism, Liberalism, and Constructivism. By applying theories such as Rational Choice, Institutionalism, Policy Networks, in addition to Regional Hegemony and the theory of Independent Domestic Public Policy, the study provides a comprehensive explanation for the collapse of certain organizations.

The study demonstrates, through the analysis of failed cases such as the United Arab Republic, Brexit, and Malaysia, that collapse often stems from internal conflicts over interests and power. From a Rational Choice perspective, parties decide to secede when the costs (such as loss of sovereignty) outweigh the benefits, which aligns with the realist concept of national interest as a driving force. Institutional theory explains the collapse as a failure of joint institutions to adapt to internal disparities, while Policy Networks theory highlights the role of interest networks in undermining the organization. Regional Hegemony theory provides an additional framework, showing that the organization collapses when weaker parties reject coercive hegemony. The theory of Independent Domestic Public Policy asserts that attempts by a hegemonic power to impose domestic policies that conflict with local values are the root cause of the conflict, which Constructivist analysis interprets as a conflict over identity.

In contrast, the ASEAN case study presents a successful and different model. The analysis shows that its success lies in applying principles that balance national sovereignty and regional cooperation. Through the principle of non-interference, ASEAN aligns with the theory of Independent Domestic Public Policy, which ensures the independence of member states. From a Regional Hegemony perspective, the association operates on the principle of cooperative hegemony and collective leadership, which reduces the sense of threat among weaker states. This model confirms that regional organizations can thrive when a fair balance of interests is reached, and decisions are made based on consensus and mutual benefit, which is supported by Liberal thought.

Keywords: Theories of International Cooperation, Public Policy Theories, Hegemony Theory, Independence Theory, Regional Organizations.

مقدمة

تُعدّ التكتلات والتحالفات الإقليمية ظاهرة محورية في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تُشكل إطارًا للتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي بين الدول. ورغم أن العديد من هذه التكتلات قد حققت مستويات عالية من التكامل والتعاون، إلا أن التاريخ يزخر بالعديد من التجارب الوحدوية التي انتهت بالفشل، مما ترك علامات استفهام حول العوامل الحقيقية التي تحكم مسار هذه التكتلات. إن هذا التباين في النتائج، بين الفشل الذريع والنجاح المستمر، يفرض ضرورة فهم الأسباب الكامنة وراء كل حالة.

إن التفسيرات التقليدية لفشل التحالفات الإقليمية غالبًا ما تقتصر على العوامل الخارجية أو الصراع على القوة. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن السياسات العامة الداخلية تلعب دورًا حاسمًا في هذا السياق، مما يجعل التفسيرات القائمة غير كافية. إن التناقضات بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، والصراع على الهيمنة، ورفض المجتمعات المحلية للقرارات المفروضة من الخارج، كلها عوامل داخلية لم تُمنح الاهتمام الكافي في التحليلات الأكاديمية. وبالتالي، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في غياب إطار نظري شامل يدمج هذه العوامل الداخلية مع ديناميكيات العلاقات الدولية لفهم أعمق لأسباب الفشل والنجاح في التجارب الوحدوية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن التفسيرات التقليدية لفشل التحالفات الإقليمية غالبًا ما تقتصر على العوامل الخارجية أو الصراع على القوة. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن السياسات العامة الداخلية تلعب دورًا حاسمًا في هذا السياق. إن التناقضات بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، والصراع على الهيمنة، ورفض المجتمعات المحلية للقرارات المفروضة من الخارج، كلها عوامل داخلية لم تُمنح الاهتمام الكافي في التحليلات الأكاديمية. وبالتالي، فإن المشكلة تتمثل في غياب إطار نظري شامل يدمج هذه العوامل الداخلية مع ديناميكيات العلاقات الدولية لفهم أعمق لأسباب الفشل والنجاح في التجارب الوحدوية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم أسباب فشل بعض التكتلات الإقليمية من خلال تحليل العوامل الداخلية.
- تقديم إطار تحليلي يدمج نظريات السياسات العامة مع نظريات العلاقات الدولية لتفسير الظواهر السياسية.
- تحديد العوامل التي أدت إلى نجاح بعض التكتلات مثل آسيان.
- بناء نموذج نظري يوضح الشروط اللازمة لاستدامة التحالفات الإقليمية.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

١. ما هي العلاقة بين نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة وانهيار التحالفات الإقليمية؟

٢. كيف تُساهم نظرية الهيمنة الإقليمية في تفسير فشل التحالفات، وما هو الدور الذي تلعبه في التجارب الناجحة؟

٣. كيف يمكن لنظريات مثل الاختيار العقلاني والمؤسسية وشبكات السياسات أن تُقدم تفسيراً شاملاً لأسباب الفشل؟

٤. كيف استطاعت آسيان أن تتجنب الصراعات الداخلية التي أدت إلى انهيار تحالفات اخرى

أهمية الدراسة

- **الأهمية النظرية: تُسهم في سد الفجوة المعرفية بين حقل السياسات العامة والعلاقات الدولية، وتقدم نموذجًا تحليليًا جديدًا لفهم التفاعلات بين الداخل والخارج.**
- **الأهمية التطبيقية: تُقدم نتائج الدراسة دروسًا مستفادة للتكتلات الإقليمية القائمة والمستقبلية، وتوضح كيف يمكنها إدارة التناقضات الداخلية بفعالية لضمان استمراريتها.**
- **الأهمية الأكاديمية: تُشجع هذه الدراسة على إجراء المزيد من البحوث التي تتناول العلاقات المعقدة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق التكتلات الإقليمية.**

1.1 تعريف التكتلات الإقليمية

تُعرّف التكتلات الإقليمية بشكل عام بأنها تجمعات رسمية أو غير رسمية من الدول المجاورة جغرافيًا، والتي تسعى لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة .هذه التجمعات تتجاوز مجرد العلاقات الدبلوماسية التقليدية لتشمل مستويات مختلفة من التعاون، سواء كان اقتصاديًا، سياسيًا، أمنيًا، أو اجتماعيًا. إنها تمثل وسيلة للدول لزيادة نفوذها وقدرتها على تحقيق أهدافها في نظام دولي معقد، من خلال العمل الجماعي بدلاً من العمل الفردي.

وتأخذ التكتلات الإقليمية أشكالاً متعددة تتراوح بين مناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، والسوق المشتركة، وصولاً إلى الاتحادات السياسية الكاملة مثل الاتحاد الأوروبي في مراحله المتقدمة، أو الجمهورية العربية المتحدة في الماضي.

1.2التكتلات الإقليمية من منظور العلاقات الدولية

من منظور حقل العلاقات الدولية، تُعتبر التكتلات الإقليمية وحدات فاعلة (Actors) في النظام الدولي، وتُفهم من خلال نظريات تفسر سلوك الدول وتفاعلاتها.

- **الواقعية :(Realism) ينظر المنظور الواقعي إلى التكتلات الإقليمية على أنها تحالفات تهدف إلى تعزيز الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء في بيئة دولية فوضوية. وتفسر الواقعية تشكيل التكتلات كرد فعل على التهديدات الخارجية (نظرية التهديد) أو كوسيلة لموازنة القوى (نظرية توازن القوى). وفي هذا السياق، يمكن أن**

يُنظر إلى التكتل على أنه وسيلة لزيادة القوة العسكرية والاقتصادية للدول الأعضاء لمواجهة القوى العظمى أو التهديدات المشتركة.

- الليبرالية :(Liberalism) على النقيض، ترى الليبرالية أن التكتلات الإقليمية هي آليات للتعاون السلمي تُمكن الدول من تحقيق مكاسب مشتركة .يُركز هذا المنظور على دور المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون، وتقليل الصراعات، وفتح قنوات للاتصال والحوار. وتُعتبر التكتلات الإقليمية، من وجهة نظر ليبرالية، وسيلة لتسهيل التجارة، والاستثمار، وتبادل المعرفة، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وتقليل احتمالية نشوب الحروب.

- البنائية :(Constructivism) تُقدم البنائية تفسيراً مختلفاً، حيث ترى أن التكتلات الإقليمية ليست مجرد تجمعات لمصالح مادية، بل هي مشاريع اجتماعية تُبنى على أساس الأفكار، والهويات المشتركة، والثقافات .تُفسر البنائية نجاح أو فشل التكتل بقدرته على بناء "هوية إقليمية" مشتركة، مما يجعل الدول الأعضاء ترى نفسها كجزء من كيان أكبر. وفي هذا الإطار، يُمكن أن يُنظر إلى انهيار تكتل ما على أنه فشل في خلق هذه الهوية المشتركة أو نتيجة لصراع على الهوية بين الدول الأعضاء.

1.3التكتلات الإقليمية من منظور السياسات العامة

من منظور السياسات العامة، تُعتبر التكتلات الإقليمية إطارًا لاتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة على مستوى متعدد الأطراف .يُركز هذا المنظور على كيفية صياغة، وتنفيذ، وتقييم السياسات ضمن هياكل التكتل.

- شبكات السياسات :(Policy Networks) ترى هذه النظرية أن عملية صنع السياسات داخل التكتل لا تتم فقط من قبل الحكومات، بل هي محصلة لتفاعلات معقدة بين مجموعة واسعة من الفاعلين، بما في ذلك المجموعات الضاغطة، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والبيروقراطيين. وتُعتبر التكتلات الإقليمية بيئة مثالية لظهور وتطور هذه الشبكات، حيث تتنافس هذه المجموعات وتتعاون للتأثير على السياسات المشتركة.
- النظرية المؤسسية :(Institutionalism) يُركز هذا المنظور على دور القواعد، والمؤسسات، والإجراءات الرسمية وغير الرسمية في تشكيل سلوك الدول داخل التكتل. وتُعتبر المؤسسات المشتركة (مثل البرلمانات الإقليمية أو اللجان الوزارية) حاسمة في

استمرارية التكتل، حيث أنها توفر إطاراً مستقراً لحل النزاعات، وتسهيل المفاوضات، وتطبيق القرارات. ويُمكن أن يُفسر فشل التكتل بأنه فشل في تصميم مؤسساته أو عدم قدرتها على التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية.

- النظرية المقارنة للسياسات العامة :(Comparative Public Policy) يُمكن استخدام هذا المنظور لمقارنة السياسات العامة داخل التكتلات الإقليمية. تُساعد هذه المقارنة على فهم كيف تؤثر العوامل الداخلية لكل دولة (مثل النظام السياسي، أو الثقافة، أو الوضع الاقتصادي) على القرارات المشتركة، وكيف تتأثر السياسات المحلية بالقرارات المتخذة على مستوى التكتل.حيث يتيح المنظور المدمج بين حقول العلاقات الدولية والسياسات العامة فهمًا أعمق للتكتلات الإقليمية، حيث لا تُعتبر فقط ساحة لتوازن القوى، بل أيضًا بيئة معقدة لصنع السياسات تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية.

2 التكتلات الاقليمية في اطار السياسات العامة من منظور العلاقات الدولية

تُعدّ السياسات العامة الداخلية ركيزة أساسية في تشكيل وصيانة العلاقات الدولية. فخلافًا للرؤية التقليدية التي تنظر إلى السياسة الخارجية كحقل منفصل، تُظهر دراسة معمقة للتحالفات والتكتلات الدولية أن قرارات السياسات المحلية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، لها تأثير عميق ومباشر على استمرارية هذه الكيانات. يهدف هذا البحث إلى تحليل هذا الأثر من منظور نظريات السياسات العامة ونظريات العلاقات الدولية، مع تطبيق ذلك على حالتين تاريخيتين بارزتين: فشل الوحدة بين مصر وسوريا، وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

2.1 نظرية الاختيار العقلاني(Rational Choice Theory)

تُفسر هذه النظرية سلوك الدول على أنه عملية حسابية بحتة، حيث تسعى كل دولة إلى تعظيم منافعها وتقليل تكاليفها. من منظور نظريات العلاقات الدولية، تتأثر هذه الحسابات بشكل كبير بالمصلحة الوطنية.

من منظور الواقعية :(Realism) يرى الواقعيون أن حسابات التكلفة والمنفعة التي تقوم بها الدول بشأن التكتلات ليست محايدة، بل هي حسابات قوة. عندما تجد دولة ما أن استمرارها في التحالف يقلل من قدرتها النسبية أو يفرض عليها قيوداً تتعارض مع تحقيق مصالحها الأمنية

العليا، فإن قرارها بالانسحاب يكون واقعياً وعقلانياً. فالتكلفة هنا ليست مجرد خسارة مالية، بل هي خسارة في القوة والسيادة.

- مثال: الوحدة المصرية السورية :اتخذت النخبة السورية قرارًا عقلانيًا بالانفصال بعد أن رأت أن تكلفة بقاء سوريا تحت السيطرة المصرية وفقدانها لسيادتها، واندثار نفوذ نخبها المحلية، تفوق أي فائدة من الوحدة. هذا الخيار العقلاني من وجهة نظر الجانب السورى كان مدفوعًا بمبدأ المصلحة الوطنية العليا في استعادة السيادة والنفوذ.

- مثال: بريكست :رأى مؤيدو الانسحاب أن تكلفة الالتزام بالقوانين الأوروبية، مثل قانون المجتمعات الأوروبية لعام ١٩٧٢ الذي منح قوانين الاتحاد الأوروبي الأولوية، تفوق فائدة البقاء، لأنها تحد من قوة بريطانيا في الساحة العالمية وتجعلها تابعة للقرارات الأوروبية. من هذا المنظور، كان الانفصال قرارًا عقلانيًا يهدف إلى تعظيم القوة الوطنية واستعادة السيادة الوطنية.

- مثال: اتحاد ماليزيا :كان الانفصال عن الاتحاد قرارًا عقلانيًا للقيادة السنغافورية بقيادة لي كوان يو، التي أدركت أن مصالحها الاقتصادية والسياسية تتعرض للخطر .عندما فرضت الحكومة الفيدرالية في كوالالمبور قيودًا على التجارة، أصبحت تكلفة البقاء في الاتحاد تفوق المنفعة الاقتصادية المرجوة.

من منظور الليبرالية :(Liberalism) يرى الليبراليون أن الحسابات العقلانية للتكلفة والمنفعة لا تقتصر على المصالح القومية الضيقة، بل تشمل فوائد التعاون المتبادل. فالدول تختار البقاء في التحالف لأنها ترى في ذلك تعظيماً للمنافع الجماعية، مثل التجارة الحرة، أو الأمن الجماعي، أو الاستقرار الإقليمي. فشل التحالف هنا يُفسر على أنه إخفاق في تحقيق هذه المنافع، مما يجعل حسابات التكلفة والمنفعة الفردية تتغير لصالح الانسحاب.

- مثال: الوحدة المصرية السورية :أدى فشل السياسات الاقتصادية المصرية في تحقيق منافع ملموسة للطرف السوري إلى تغيير حسابات التكلفة والمنفعة للنخب السورية . أضرت القرارات الاقتصادية التي اتخذتها القاهرة بالمصالح السورية، فمثلاً قوانين التأميم التي صدرت في عام ١٩٦١ مثل القانون رقم ١١٩ أدت إلى تضرر طبقة رجال الأعمال وكبار الملاك السوريين، بالإضافة إلى قانون الإصلاح الزراعي الذي قلص ملكية

الأراضي، مما أثار استياء النخب السورية التي وجدت أن منافع الوحدة غير كافية لتعويض خسائرها المادية.

- مثال: بريكست :على الرغم من المنافع الاقتصادية الهائلة المتمثلة في الوصول إلى السوق الموحدة، فإن مؤيدي "بريكست" ركزوا على التكاليف السياسية (السيادة، الهجرة). هذا يوضح أن الحسابات العقلانية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل امتدت لتشمل قيماً ليبرالية أخرى مثل الديمقراطية والسيادة الوطنية. فقد رأى مؤيدو الانسحاب أن قوانين الاتحاد الجمركي تحد من قدرة المملكة المتحدة على إبرام اتفاقيات تجارية مربحة بشكل مستقل مع دول خارج الاتحاد، مما يضر بمصالحها الاقتصادية، كما أن المساهمات المالية الكبيرة في ميزانية الاتحاد كانت تكلفة غير مبررة ولا تعود بفوائد مباشرة على البلاد.

- مثال: اتحاد ماليزيا :كان الانضمام إلى الاتحاد خيارًا عقلانيًا في البداية لسعي سنغافورة للحصول على سوق مشتركة، لكن عندما فرضت الحكومة الفيدرالية في كوالالمبور قيودًا على التجارة، تغيرت حسابات التكلفة والمنفعة، وأصبح الانفصال خيارًا منطقيًا لتعظيم المنافع الاقتصادية الذاتية وتجنب الخسائر.

من منظور البنائية :(Constructivism) تُفسر البنائية قرارات الاختيار العقلاني على أنها متأثرة بالأفكار والهويات المشتركة. فالتكاليف والمنافع لا تُحدد بناءً على معايير مادية فقط، بل بناءً على ما يُعتبر "مناسباً" أو "غير مناسب" للهوية الوطنية.

- مثال: الوحدة المصرية السورية :أدى اختلاف النظم السياسية والإدارية إلى أن ترى النخب السورية في بقاء الوحدة أمراً غير عقلاني، لأنه يتعارض مع هويتها السياسية الأكثر تعددية في حينها .

- مثال: بريكست :كان قرار الانسحاب العقلاني متأثراً بسردية وطنية روجت لفكرة "استعادة السيطرة "على المصير البريطاني. هذه السردية جعلت الالتزام بقوانين مثل قوانين حرية التنقل المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت أمراً غير مقبول، لأنه يتعارض مع الهوية البريطانية كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة على حدودها، كما أن الوعي بالسيادة وشعور البريطانيين بأنهم يفقدون هويتهم الوطنية لصالح هوية أوروبية جماعية كانا محركين قويين لهذا القرار.

- مثال: اتحاد ماليزيا :كان الانفصال نتيجة لصراع هوياتي، حيث كان النظام السياسي في ماليزيا يمنح امتيازات خاصة للملايو)بموجب المادة ١٥٣ من الدستور)، بينما كانت المؤسسات السياسية السنغافورية تقوم على مبدأ المساواة بين جميع الأعراق .هذا التناقض الجوهري في الهوية السياسية بين الطرفين جعل الوحدة غير مستدامة.

2.2 النظرية المؤسسية (Institutionalism)

تركز هذه النظرية على أن المؤسسات، سواء كانت محلية أو دولية، تلعب دورًا حاسمًا في توجيه السلوك السياسي. صراع المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى انهيار التحالفات.

من منظور الواقعية :(Realism) يرى الواقعيون أن المؤسسات الدولية ما هي إلا انعكاس لتوازن القوى بين الدول. عندما تتغير موازين القوى الداخلية في دولة ما، فإن مؤسساتها الداخلية ستتغير لتناسب هذا الواقع الجديد.

- مثال: الوحدة المصرية السورية :كان التنافر بين المؤسسات المركزية المصرية (التي نشأت عن ثورة ١٩٥٢) والمؤسسات اللامركزية السورية تعبيراً عن عدم التوازن في القوة بين الطرفين. فرضت مصر المرسوم الرئاسي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بحل الأحزاب السياسية السورية ودمجها في الاتحاد القومي، مما أدى إلى صراع مؤسسي حاد كشف عن عدم التوازن في القوة.

- مثال: بريكست :كان الصراع الرئيسي هو صراع بين المؤسسات البريطانية (مثل البرلمان في وستمنستر) والمؤسسات الأوروبية (مثل المحكمة الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأوروبي). أثار حق المحكمة الأوروبية في إلغاء القوانين البريطانية والالتزام بالقوانين الأوروبية التي تنظم كل شيء، مخاوف داخلية حول فقدان السيادة. من هذا المنظور، كان "بريكست" قرارًا لإعادة مواءمة المؤسسات الداخلية مع القواعد الأوروبية التي لم تعد مقبولة .ويمكن رؤية ذلك في التحدي الدستوري الذي أثاره حق المحكمة الأوروبية في إلغاء القوانين البريطانية.

- مثال: اتحاد ماليزيا :أدت السياسات التمييزية في ماليزيا إلى صراع بين المؤسسات الفيدرالية والمؤسسات السنغافورية .كان هناك تناقض جوهري بين النظام السياسي في ماليزيا الذي يمنح امتيازات خاصة للملايو والمؤسسات السنغافورية التي تقوم على مبدأ المساواة بين جميع الأعراق.

من منظور الليبرالية :(Liberalism) تعتبر الليبرالية أن المؤسسات هي جوهر التعاون الدولي. عندما تفشل المؤسسات المشتركة للتحالف في التكيف مع التغيرات في السياسات الداخلية للدول الأعضاء، فإن هذا هو السبب الرئيسي للانهيار.

- **مثال: الوحدة المصرية السورية :فشلت الوحدة في بناء مؤسسات قوية وذات مصداقية قادرة على إدارة الفوارق بين البلدين. فقد كانت السياسات المصرية تتميز بمركزية شديدة حيث كانت القرارات المصيرية تصدر من القاهرة دون استشارة فعلية لدمشق، بالإضافة إلى عدم وجود إطار دستوري واضح يحدد صلاحيات كل طرف بشكل واضح، مما أدى إلى عدم القدرة على استيعاب المصالح المحلية السورية، وبالتالي انهيار التحالف.**

- **مثال: بريكست :كان فشل المؤسسات الأوروبية في تلبية المطالب البريطانية المتعلقة بالهجرة والسيادة هو ما أدى إلى الانفصال. لم توفر المؤسسات الأوروبية آليات مرنة كافية للتعامل مع المطالب الداخلية البريطانية، مما أدى إلى تصاعد التوتر وانهيار الثقة في النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي. وقد أثار غياب الشفافية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي مخاوف داخلية بشأن كيفية اتخاذ القرارات، مما زاد من عدم الرضا الشعبي.**

- **مثال: اتحاد ماليزيا :فشل النظام الفيدرالي في بناء مؤسسات قادرة على استيعاب التنوع العرقي والسياسي. عندما بدأت المؤسسات الماليزية في اتخاذ قرارات تضر بالصينيين في سنغافورة، تآكلت شرعية الاتحاد في نظر الشعب السنغافوري، مما أدى في النهاية إلى الانفصال.**

من منظور البنائية :(Constructivism) ترى البنائية أن المؤسسات ليست مجرد قواعد، بل هي بنية اجتماعية تحمل معانٍ وقيم. عندما يحدث صراع بين المؤسسات الداخلية والدولية، فإنه يعكس صراعاً على الهوية.

- **مثال: الوحدة المصرية السورية :لم تكن هناك هوية سورية–مصرية مشتركة قوية بما يكفي لدعم المؤسسات الجديدة. كان هناك شعور قوي بالهوية السورية المتميزة التي لم تكن على استعداد للانصهار في هوية مصرية مهيمنة بسبب وجود فجوة ثقافية وسياسية بين المجتمعين المصري والسوري.**

- مثال: بريكست :كانت المؤسسات الأوروبية تُعتبر تهديداً للهوية الوطنية البريطانية وسيادتها. أدت القوانين الأوروبية، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء الأعلى، إلى شعور بأن بريطانيا تفقد هويتها الوطنية لصالح هوية أوروبية جماعية، مما أثار معارضة واسعة . كانت هناك اختلافات قانونية بين المحكمة الأوروبية العليا والبرلمان البريطاني، وظهر صراع على الهوية بين من يرى بريطانيا كجزء من الهوية الأوروبية ومن يتمسك بهوية بريطانية مستقلة.

- مثال: اتحاد ماليزيا :كان الصراع المؤسسي يعكس صراعًا على الهوية الوطنية بين الهوية الماليزية التي تركز على التفوق العرقي للملايو، والهوية السنغافورية التي تقوم على المساواة بين الأعراق، مما جعل المؤسسات الفيدرالية غير قادرة على التوفيق بين هاتين الهويتين المتناقضتين.

2.3 نظرية شبكات السياسات(Policy Networks Theory)

تؤكد هذه النظرية أن القرارات السياسية هي نتاج تفاعلات بين شبكات من الفاعلين، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين.

من منظور الواقعية :(Realism) من المنظور الواقعي، فإن شبكات المصالح الداخلية ليست فاعلاً مستقلاً، بل هي جزء من بنية الدولة التي تسعى لتعظيم مصالحها. فعندما تضغط شبكات المصالح المحلية للانسحاب من تحالف ما، فإنها لا تفعل ذلك في فراغ، بل هي تعكس وتستجيب لمطالب القوة والمصلحة القومية التي تراها.

- مثال: الوحدة المصرية السورية :كانت شبكات المصالح السورية)الجيش، رجال الأعمال، السياسيين) مجموعات واقعية تبحث عن مصالحها الخاصة. عندما رأت هذه الشبكات أن الوحدة مع مصر تضعفها وتقلل من قوتها بسبب الصراع الخفي على المناصب القيادية العليا في مؤسسات الدولة الموحدة، عملت على تقويضها، مما يوضح أن التكتلات لا يمكن أن تستمر عندما تكون المصالح المحلية في صراع مع الأهداف المعلنة للتحالف.

- **مثال: بريكست :كانت شبكات المصالح المناهضة للاتحاد الأوروبي أكثر فعالية في الترويج لسردية "استعادة السيطرة" من الشبكات المؤيدة للبقاء .هذه السردية تمكنت من تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو التصويت لصالح الانسحاب، مما يوضح أن الأفكار التي تتبناها الشبكات يمكن أن تكون محددًا أساسيًا لمصير التحالفات. وقد أدى صعود الأحزاب الشعبوية المناهضة للمهاجرين إلى تغيير الخطاب السياسي في المملكة المتحدة، مما عزز من قوة هذه الشبكات.**

- **مثال: اتحاد ماليزيا :فشلت الوحدة في دمج شبكات المصالح. بقيت شبكة المصالح السنغافورية، التي تتألف من رجال أعمال صينيين وسياسيين، منفصلة عن نظيرتها في ماليزيا .عندما بدأت السياسات الماليزية تضر بمصالحها، قامت هذه الشبكة بتعبئة المعارضة ضد الاتحاد، مما أظهر أن التحالف بين الأطراف المتضررة من الوحدة هو الذي أدى إلى الانفصال.**

من منظور الليبرالية :(Liberalism) يرى الليبراليون أن الترابط بين شبكات المصالح في الدول المختلفة هو ما يدعم استمرارية التحالفات.

- **مثال: الوحدة المصرية السورية :لم تكن هناك شبكات مصالح متشابكة بين البلدين تدعم الوحدة .بل على العكس، كانت شبكات المصالح السورية (رجال الأعمال، النخبة السياسية) معزولة عن نظيرتها المصرية، ولم تكن هناك مصالح اقتصادية مشتركة قوية تدفع لاستمرار الوحدة.**

- **مثال: بريكست :على الرغم من وجود شبكات مصالح قوية تدعم البقاء في الاتحاد الأوروبي، مثل شبكات الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من السوق الموحدة، إلا أنها فشلت في مواجهة السردية السياسية التي روجت لها شبكات المصالح المؤيدة لـ "بريكست". وقد فشلت القيادات السياسية المؤيدة للبقاء في إقناع الجمهور بفوائد العضوية في الاتحاد الأوروبي، كما أن التناقضات الداخلية للأحزاب السياسية البريطانية أضعفت موقفها في وجه الشبكات المناهضة للاتحاد.**

- **مثال: اتحاد ماليزيا :فشلت المؤسسات في خلق بيئة تسمح بتكامل شبكات المصالح بين سنغافورة وماليزيا .فشل الاتحاد في خلق شبكات مصالح متشابكة بين النخب السياسية والاقتصادية في البلدين، مما أدى إلى انهيار الترابط الليبرالي اللازم لاستمرار الوحدة.**

من منظور البنائية :(Constructivism) ترى البنائية أن شبكات السياسات ليست فقط شبكات مصالح، بل هي شبكات أفكار. فالأفكار والسرديات التي تتبناها هذه الشبكات هي التي تحدد نوع السياسات التي تضغط من أجلها.

- مثال: الوحدة المصرية السورية :فشلت الشبكات السياسية في البلدين في خلق سردية مشتركة للوحدة .كانت الرواية المصرية عن الوحدة مختلفة تمامًا عن الرواية السورية، مما أدى إلى تآكل الثقة وتزايد التوتر.
- مثال: بريكست :نجحت شبكات المصالح المناهضة للاتحاد الأوروبي في فرض سردية "استعادة السيطرة "و**"بريطانيا العظمى"** على الرأي العام، متجاوزة بذلك السردية الاقتصادية التي روجت لها الشبكات المؤيدة للبقاء .كانت حملات إعلامية مؤثرة تروج لهذه السردية، كما أن التصويت لصالح "بريكست" عبر عن استياء من النخبة السياسية في لندن، مما يؤكد أن الشبكات الشعبوية نجحت في تغيير الأفكار السائدة.
- مثال: اتحاد ماليزيا :لم تتمكن شبكات السياسات في ماليزيا من صياغة سردية وطنية جامعة تشمل الأقلية الصينية في سنغافورة. هذا الفشل في خلق سردية مشتركة أدى إلى صراع بين الأفكار حول الهوية الوطنية، مما جعل شبكات المصالح السنغافورية تعمل على الانفصال.

تُظهر دراسة حالات فشل التكتلات الإقليمية، مثل فشل الوحدة بين مصر وسوريا وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وانفصال سنغافورة عن اتحاد ماليزيا، أن العوامل الداخلية تلعب دورًا حاسمًا لا يقل أهمية عن العوامل الخارجية في تحديد مصير هذه الكيانات. إن إخفاق هذه المشاريع لا يُعزى إلى قوة الدول وسعيها للمصالح الذاتية فحسب، كما تفترض الواقعية، بل يمتد ليشمل فشل المؤسسات في التكيف مع التباينات الداخلية، كما تؤكد الليبرالية المؤسسية، بالإضافة إلى صراع الهويات والسرديات الوطنية، وهو ما تفسره البنائية.

لقد أكدت الأمثلة التحليلية أن تكامل نظريات السياسات العامة (مثل الاختيار العقلاني، والمؤسسية، وشبكات السياسات) مع نظريات العلاقات الدولية يوفر إطارًا أكثر شمولاً لفهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم استمرارية أو تفكك التحالفات. فصراع شبكات المصالح المحلية، وتآكل شرعية المؤسسات المشتركة، وتعارض الأفكار حول الهوية الوطنية، كلها أسباب نابعة من قلب السياسات الداخلية، لكن تأثيراتها تمتد لتهدد وجود الكيانات الدولية.

وبالتالي، يمكن القول إن استدامة أي تكتل إقليمي لا تتوقف فقط على التوافق الاستراتيجي بين الدول، بل تعتمد بشكل أساسي على قدرته على إدارة التناقضات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في الداخل. إن المستقبل الأكاديمي للتحليل السياسي يكمن في سد الفجوة بين هذين الحقلين المعرفيين، وتقديم فهم أعمق للعلاقة التبادلية بين السياسات الداخلية ومصير المشاريع الدولية الكبرى.

3. التكتلات الإقليمية من منظور الهيمنة واستقلالية السياسات الداخلية.

بعد استعراض التحليلات السابقة التي اعتمدت على نظريات السياسات العامة ونظريات العلاقات الدولية، يصبح من الضروري تقديم إطار تحليلي جديد يركز بشكل أكبر على أسباب انهيار التكتلات الإقليمية من منظور الهيمنة واستقلالية السياسات الداخلية.

إن الفهم التقليدي للتحالفات يميل إلى التركيز على المصلحة المادية أو التوافق المؤسسي. ومع ذلك، تُظهر حالات مثل الجمهورية العربية المتحدة واتحاد ماليزيا والانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي أن هناك دوافع أعمق تتعلق بديناميكيات القوة الداخلية والخارجية.

لذلك، سننتقل في هذا الجزء من التحليل إلى استخدام نظريتين مركزيتين لتفسير فشل هذه التكتلات :نظرية الهيمنة الإقليمية التي تُفسر الانهيار على أنه نتيجة طبيعية لرفض الطرف الأضعف للهيمنة، ونظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة التي تُركز على أن السياسات العامة يجب أن تنبع من الداخل ولا يمكن فرضها من الخارج. هذا التمهيد سيسمح بتقديم رؤية جديدة وأكثر شمولاً لأسباب فشل التكتلات التي لا يمكن تفسيرها بشكل كامل من خلال الأطر النظرية التقليدية.

3.1 نظرية الهيمنة الإقليمية

تُركز هذه النظرية على أن استمرارية أي تحالف أو تكتل تعتمد بشكل كبير على وجود قوة مهيمنة قادرة على إدارة التكتل، وفي الوقت نفسه، على مدى قبول الدول الأخرى لهذه الهيمنة. عندما تفشل القوة المهيمنة في تحقيق التوازن بين مصلحتها الخاصة ومصالح الأطراف الأخرى، أو عندما ترفض الأطراف الأخرى الهيمنة، ينهار التحالف.

- مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة)

في هذا المثال، كانت مصر هي القوة المهيمنة بحكم حجمها السكاني، وقوتها العسكرية، وثقلها السياسي الإقليمي والدولي. كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر يرى في الوحدة أداة لتحقيق مشروعه القومي الأوسع. لكن، من منظور نظرية الهيمنة، فإن القاهرة سعت لفرض رؤيتها على دمشق، متجاهلة خصوصيتها السياسية والإدارية. عندما أصدرت مصر قرارات أحادية مثل

المرسوم الرئاسي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الذي حل الأحزاب السورية، وقوانين التأميم، كانت هذه الإجراءات بمثابة تأكيد للهيمنة المصرية. النخب السورية لم تقبل هذه الهيمنة وفضلت الانفصال، مدركة أن استقلالها هو الأولوية على حساب الوحدة غير المتوازنة.

- المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ليس دولة، إلا أنه يمثل قوة مهيمنة بفضل قوانينه ومؤسساته التي تتمتع بسلطة فوق وطنية. شعرت المملكة المتحدة، التي كانت تعتبر نفسها قوة عالمية مستقلة ذات تاريخ طويل من السيادة، أن الاتحاد الأوروبي يمارس هيمنة على سيادتها الوطنية، من خلال فرض قوانين التجارة والهجرة. كان "بريكست" قرارًا لرفض هذه الهيمنة واستعادة الاستقلال. كانت النقاشات الداخلية حول حق المحكمة الأوروبية في إلغاء القوانين البريطانية خير دليل على أن رفض الهيمنة كان الدافع الرئيسي للانسحاب.

- ماليزيا وسنغافورة

هنا، كانت ماليزيا هي القوة المهيمنة بحكم الأغلبية السكانية والنفوذ السياسي. كانت القيادة الماليزية تسعى لفرض سياسات تفضل عرق الملايو (بموجب المادة ١٥٣ من الدستور) كإطار لضمان الاستقرار السياسي. لكن سنغافورة، التي كانت أكثر تقدمًا اقتصاديًا وذات أغلبية صينية، رفضت هذه الهيمنة التي لم تحقق لها المصالح المرجوة، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المتساوية بين الأعراق. أدت هذه الخلافات حول توزيع القوة والثروة إلى أن ترى سنغافورة أن الانفصال هو السبيل الوحيد للحفاظ على هويتها ونظامها السياسي القائم على المساواة، مما أدى إلى الانفصال الذي تم بشكل رسمي في ٩ أغسطس ١٩٦٥.

3.2 نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة Domestic Policy Autonomy

تُقدم هذه النظرية إطارًا مختلفًا لفهم فشل التكتلات، حيث تُركز على أن السياسات العامة الداخلية لا يمكن أن تُفرض بنجاح من الخارج. بدلاً من ذلك، يجب أن تنبع هذه السياسات من داخل المجتمع والدولة نفسها، وأن تكون متوافقة مع احتياجاتها وقيمها. عندما تحاول قوة مهيمنة فرض أجندة داخلية على طرف آخر، فإنها غالبًا ما تواجه مقاومة شديدة، مما يؤدي إلى انهيار التحالف.

الهيمنة وتضارب السياسات العامة

توضح الأمثلة الثلاثة أن الهيمنة (سواء كانت من دولة أو تكتل) عندما تتجاوز حدودها الطبيعية لتحاول فرض سياسات عامة داخلية، فإنها تخلق صراعًا حتميًا يؤدي إلى تفكك التحالف. لا ينهار التحالف بسبب الهيمنة في حد ذاتها، بل بسبب فشل القوة المهيمنة في فهم أن السياسات الداخلية يجب أن تنبع من داخل المجتمع نفسه، ولا يمكن أن تُفرض من الخارج.

- **مصر وسوريا: كانت مصر تمثل قوة مهيمنة، لكن انهيار الوحدة لم يكن بسبب الهيمنة وحدها، بل بسبب محاولة فرض سياسات اقتصادية (التأميم) وسياسات سياسية (حل الأحزاب) من القاهرة على المجتمع السوري، الذي لم يكن مستعدًا لتقبلها. كانت المقاومة للسياسات المفروضة هي السبب الجذري للانهيار.**

- **المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي: كان الاتحاد الأوروبي قوة مهيمنة بفضل مؤسساته. لكن "بريكست" لم يحدث لمجرد وجود هذه الهيمنة، بل لأنه تم تفسير سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة والقوانين التشريعية على أنها محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية البريطانية. كان رفض هذه السياسات هو الدافع وراء التصويت على الانسحاب. مثل سياسات حرية التنقل للعمالة. كان هذا الصراع حول السيادة القانونية هو النقطة الرئيسية التي أدت إلى الانفصال، حيث أكد البريطانيون على حقهم في أن تكون سياساتهم الداخلية نابعة من برلمانهم المنتخب، وليس من خارج البلاد.**

- **ماليزيا وسنغافورة: كانت ماليزيا تمارس هيمنة بحكم أغلبيتها السكانية، لكن انفصال سنغافورة لم يحدث بسبب هذه الهيمنة فقط. كان السبب الرئيسي هو محاولة فرض سياسات اجتماعية تمييزية وسياسات اقتصادية حمائية لا تتوافق مع نظام سنغافورة القائم على المساواة بين الأعراق. سعت القيادة الماليزية إلى تنفيذ سياسات داخلية تمنح امتيازات خاصة لعرق الملايو، لكن هذه السياسات كانت تتعارض تمامًا مع قيم التعددية والمساواة التي كانت تقوم عليها سنغافورة**

في هذه الحالات، لم تستطع الهيمنة أن تفرض سياسات عامة داخلية. هذا الفشل في فرض الإرادة على المجتمع المحلي هو ما أدى إلى تفكك هذه التكتلات.

4. تحليل فشل التكتلات الاقليمية من منظور مدمج لنظريات العلاقات الدولية ونظريات السياسات العامة

4.1 حيث يعتبر الاستفتاء الشعبي بالنسبة لحالة المملكة المتحدة هو الدليل القاطع على المواجهة بين نظريتى الهيمنة والاستقلال

كان الاستفتاء الذي جرى في عام ٢٠١٦ بشأن عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، دليلاً قاطعاً على المواجهة السياسية التي أدت إلى إنهاء التكتل. لم يكن هذا التصويت مجرد قرار إداري، بل كان تتويجاً لعقود من النقاشات والمخاوف الداخلية التي لم تُحل.

من منظور نظرية الاختيار العقلاني، كان التصويت على الانسحاب خياراً عقلانياً بالنسبة للعديد من الناخبين. حيث رأى هؤلاء أن التكاليف المترتبة على عضوية الاتحاد الأوروبي، مثل الالتزام بقوانينه وسياساته (خاصة في قضايا الهجرة)، وفقدان السيادة الوطنية، والمساهمات المالية الضخمة، تفوق المنافع الاقتصادية التي يوفرها سوقه الموحد. كانت حملة "الخروج" (Leave) ناجحة في تسليط الضوء على هذه التكاليف المحسوبة، مما أقنع شريحة واسعة من الجمهور بأن الانفصال هو الخيار الأمثل.

لكن الأمر لم يكن يتعلق بالحسابات الاقتصادية وحدها. لقد لعبت النظرية البنائية دوراً حاسماً في تفسير كيفية تصاعد هذا الصراع. كانت حملة "الخروج" تروج لسردية قوية بعنوان "استعادة السيطرة" (Take Back Control)، والتي استهدفت بشكل مباشر الهوية البريطانية. هذه السردية، التي روجتها شبكات سياسات فاعلة، نجحت في خلق وعي جمعي بأن العضوية في الاتحاد الأوروبي تتعارض مع استقلالية بريطانيا كأمة ذات سيادة كاملة على قوانينها وحدودها. هذه المواجهة لم تكن فقط بين السياسيين، بل كانت بين أفكار وهويات متعارضة حول مستقبل الأمة.

في النهاية، كان الاستفتاء دليلاً على أن المواجهة السياسية، التي تغذيها مشاعر الهوية الوطنية والمخاوف من الهيمنة، يمكن أنس تكون أقوى من المصالح الاقتصادية المعلنة، وأنها كافية لإنهاء تحالف دولي تاريخي.

4.2 بالنسبة لحالة الوحدة بين مصر وسوريا (قرار الانفصال السوري)

قرار سوريا بإنهاء الوحدة مع مصر في عام ١٩٦١ كان دلالة على أن التكتلات تنهار عندما تتجاوز التكاليف المفروضة من قبل القوة المهيمنة على الطرف الآخر.

حيث ان الصراع الأساسي يكمن في تطبيق نظرية الهيمنة الإقليمية، حيث فهم السوريون ان القاهرة تحاول فرض سيطرتها الكاملة على سوريا، مما أدى إلى تصادم مباشر مع مبدأ نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة، التي تؤكد على حق الدول في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل.

من منظور نظرية الاختيار العقلاني، كان الانفصال هو الخيار الأفضل بالنسبة للنخب السورية. لقد رأوا أن التكاليف المترتبة على بقاء الوحدة، مثل فقدان السيادة السياسية والنفوذ الاقتصادي المصرى

لكن الأمر لم يكن يتعلق بالحسابات الاقتصادية وحدها. لقد لعبت النظرية البنائية دوراً حاسماً في تفسير كيفية تصاعد هذا الصراع. كانت الوحدة تحاول دمج هويتين مختلفتين، المصرية والسورية. عندما قامت القاهرة بحل الأحزاب السياسية السورية ودمجها في حزب واحد، اعتبرت النخب السورية هذا الإجراء بمثابة هجوم على هويتهم السياسية التي كانت تتميز بالتعددية. هذا الإجراء أدى إلى صراع عميق على الهوية بين من يرى سوريا كجزء من أمة عربية موحدة، ومن يرى هويتها السياسية المستقلة في خطر.

في النهاية، كان الانقلاب العسكري الذي أنهى الوحدة نتاج لنشاط شبكات سياسات فاعلة هذه الشبكات، التي ضمت كبار الضباط والسياسيين ورجال الأعمال، رأت أن الوحدة تهدد مصالحها. عملت هذه الشبكات على تقويض التحالف، ونجحت في النهاية في اتخاذ قرار إنهاء الوحدة لاستعادة سلطتها، مما يدل على أن التكتلات التي تفشل في تحقيق التوازن بين الأطراف، تصبح فريسة سهلة للمواجهات الداخلية التي تقودها شبكات المصالحه وفق نظرية شبكات السياسات

4.3 حالة سنغافورة

إن انفصال سنغافورة عن اتحاد ماليزيا في عام ١٩٦٥ يمثل حالة فريدة لفشل التكتل، حيث لم يكن بسبب انقلاب عسكري أو حرب أهلية، بل نتيجة لتنافر سياسي واجتماعي عميق. يمكن تحليل هذا الحدث التاريخي من خلال ثلاثة أطر نظرية رئيسية: الواقعية، والليبرالية، والبنائية.

التحليل الواقعي: صراع على السلطة والمصلحة الوطنية من منظور الواقعية، يُنظر إلى الانفصال على أنه صراع كلاسيكي على السلطة والمصالح الوطنية. كانت النخب السياسية في ماليزيا تسعى لتعزيز هيمنة عرقية معينة (الماليزيين) على حساب الأعراق الأخرى، وخاصة الأغلبية الصينية في سنغافورة. هذا المسعى اصطدم بالمصالح الحيوية لسنغافورة في الحفاظ على استقلالها الاقتصادي والسياسي. يُفسر الواقعيون انسحاب سنغافورة كقرار عقلاني من قِبل قيادتها لتجنب الخضوع لسلطة مركزية تهدد نموذجها الاقتصادي القائم على التجارة الحرة، وتفرض سياسات تفضيلية تتعارض مع مبدأ المساواة.

التحليل الليبرالي: فشل المؤسسات المشتركة وفقًا للمنظور الليبرالي، يُعزى فشل الاتحاد إلى غياب المؤسسات المشتركة القوية والفعالة التي تضمن التوزيع العادل للسلطة والمنافع. كان الاتحاد يفتقر إلى إطار مؤسسي يستوعب التنوع العرقي ويحميه. أدت القوانين التفضيلية التي مُنحت للغالبية الماليزية إلى تآكل الثقة في المؤسسات الفيدرالية. فشلت هذه المؤسسات في توفير آلية للتشاور والتوافق المتبادل، مما جعل التعاون على أساس المنفعة المشتركة مستحيلاً، وهو ما يُعد جوهر الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية.

التحليل البنائي: تضارب الهويات والأفكار يُقدم المنظور البنائي تفسيرًا مختلفًا يركز على الهويات والأفكار. كان الاتحاد يواجه صراعًا بين فكرتين متضادتين: الفكرة الماليزية عن "ماليزيا للماليزيين" (Malay Supremacy)، والتي تعطي الأولوية لغالبية الملايو، والفكرة السنغافورية عن "ماليزيا لجميع الماليزيين" (Malaysian Malaysia)، التي تؤكد على المساواة بين جميع الأعراق. هذا التضارب الأيديولوجي لم يسمح بظهور هوية وطنية مشتركة وموحدة، مما جعل الاتحاد مجرد كيان جغرافي بلا روح. أدى هذا الصراع حول الهوية إلى تعميق الانقسامات وجعل استمرار الاتحاد أمراً مستحيلاً.

كانت النهاية نتيجة مباشرة لتضارب جذري في السياسات العامة بين الحكومة المركزية في كوالالمبور وسنغافورة. كانت الحكومة الماليزية تتبع سياسات تفضيلية (affirmative

action) تهدف إلى دعم الملايو، مما يتعارض بشكل مباشر مع سياسات سنغافورة القائمة على المساواة والكفاءة (meritocracy). هذا التباين في السياسات أدى إلى مواجهة حتمية، حيث لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى حل وسط. كانت سنغافورة ترفض تطبيق سياسات التمييز التي تضر بفعاليتها الاقتصادية وتوازنها الاجتماعي، بينما كانت الحكومة المركزية تعتبرها ضرورة.

يُمكن فهم الانفصال أيضاً من منظور نظرية الهيمنة الإقليمية ونظرية استقلال السياسات الداخلية. مارست الحكومة المركزية هيمنة سياسية على سنغافورة، حيث حاولت فرض سياساتها الداخلية عليها دون مراعاة لاحتياجاتها وخصوصيتها. كانت سنغافورة ترى في هذه الإجراءات تهديدًا مباشراً لسيادتها وقدرتها على رسم مسارها الاقتصادي والسياسي الخاص. كان قرار الانفصال هو الوسيلة الوحيدة لاستعادة استقلال السياسات الداخلية وتجنب الخضوع لسلطة مركزية تهيمن عليها مصالح عرقية وسياسية لا تتوافق مع مصالحها.

الهيمنة وتضارب السياسات العامة

تتكامل نظرية الهيمنة الإقليمية مع نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة لتقديم إطار تحليلي شامل. فالهيمنة وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى فشل التحالف، بل يصبح انهياره حتميًا عندما تستخدم القوة المهيمنة نفوذها لفرض سياسات عامة داخلية لا تتوافق مع هوية ومصالح الطرف الأضعف.

- الخلاصة النظرية: تفترض نظرية الهيمنة الإقليمية أن التكتلات تتطلب وجود قوة مركزية لإدارة التفاعلات وتوجيه الأهداف. ومع ذلك، فإن نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة تؤكد أن المجتمعات والدول لديها آليات داخلية لتشكيل سياساتها الخاصة. عندما تتصادم هاتان النظريتان، وتُحاول القوة المهيمنة التدخل في السياسات الداخلية، تنشأ مقاومة تقوض أسس التحالف.

أظهر التحليل المعمق للتحالفات الفاشلة، مثل الوحدة المصرية السورية واتحاد ماليزيا–سنغافورة وبريكست، أن انهيارها لم يكن مجرد صدفة أو نتيجة لعوامل خارجية بحتة. على العكس من ذلك، كانت هذه الإخفاقات نتاجًا مباشرًا لديناميكيات داخلية معقدة. لقد أثبتت نظرية الاختيار العقلاني أن الأطراف تختار الانفصال عندما تُصبح التكاليف (فقدان السيادة والسيطرة) أكبر من منافعها، وهو ما يتماشى مع المفهوم الواقعي للمصلحة الوطنية كقوة دافعة. كما أوضحت

النظرية المؤسسية أن الصراع بين المؤسسات المحلية والمشتركة يُعد سبباً رئيسياً للانهيار، وهو ما يدعمه الفكر الليبرالي الذي يرى في المؤسسات أساسًا للتعاون. من جانبها، كشفت نظرية شبكات السياسات عن الدور المحوري لشبكات المصالح المحلية في تقويض التحالف وتعبئة المعارضة، وهو ما يتقاطع مع التحليل البنائي الذي يُركز على الأفكار والسرديات التي تروجها هذه الشبكات.

لقد أضافت نظرية الهيمنة الإقليمية إطارًا تحليليًا مهمًا، حيث أثبتت أن التكتلات تنهار عندما ترفض الأطراف الأضعف الهيمنة القسرية من القوة الأكبر. وأخيرًا، أكدت نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة على أن محاولات فرض سياسات من الخارج، دون توافق مع القيم والاحتياجات المحلية، تولّد مقاومة حتمية تؤدي إلى تفكك الكيان. في جوهرها، تكمن مأساة هذه التكتلات في فشلها في تحقيق توازن عادل بين مصالح الأطراف المختلفة، ما حولها من مشاريع للتعاون إلى ساحات للصراع.

في أعقاب تحليلنا لأسباب فشل التكتلات الإقليمية، التي كشفت عن تداخلات معقدة بين الهيمنة والسياسات الداخلية المستقلة، يصبح من الضروري التساؤل عن النموذج الذي يمكن أن يضمن النجاح والاستدامة. إذا كانت الهيمنة القسرية والتدخل في الشؤون الداخلية تؤدي إلى الانهيار، فما هو المسار البديل؟

للإجابة على هذا السؤال، ننتقل إلى دراسة حالة ناجحة ومغايرة تمامًا، وهي الرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا (آسيان .(يُعد نجاح "آسيان" في تحقيق الاستقرار والتعاون نموذجًا مضادًا لحالات الفشل التي تم تحليلها، ويقدم لنا رؤية جديدة حول كيفية بناء تكتل مستدام.

سيوضح التحليل التالي أن نجاح "آسيان" لا يعود إلى الصدفة، بل إلى تطبيق منهجي لمبادئ تتوافق مع نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة، حيث يتم احترام سيادة الدول بالكامل، وكذلك مع نظرية الهيمنة التعاونية، التي تضمن القيادة الجماعية بدلاً من فرض الإرادة. هذا النموذج يُظهر أن التكتلات يمكن أن تزدهر عندما تبنى على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وليس على الإكراه أو التهميش.

5. الرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا (آسيان): نموذج للنجاح من منظور النظريات السياسية

يُعتبر نجاح "آسيان" في تحقيق الاستقرار والتعاون مثالًا مضادًا لحالات الفشل التي تم تحليلها، ويمكن تفسيره من خلال النظريات التي تناولناها، ولكنه يُظهر كيف يمكن تطبيقها بنجاح بدلاً من الفشل.

5.1 من منظور نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة

- الاحترام الكامل للسياسات المحلية: على عكس التكتلات التي فشلت، تُركز "آسيان" بشكل صارم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. هذا يعني أن كل دولة تحتفظ بسيادتها الكاملة على سياساتها العامة الداخلية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- السياسات كشأن داخلي: فكرة أن "السياسات العامة الداخلية يجب أن تنبع من الداخل" هي المبدأ الأساسي لعمل "آسيان". لا تُحاول الدول الأكبر فرض قوانينها على الدول الأصغر، مما يجنب التكتل الصراعات التي شهدتها الوحدة المصرية السورية أو اتحاد ماليزيا.

5.2 من منظور نظرية الهيمنة الإقليمية

- الهيمنة التعاونية: بدلاً من الهيمنة من قبل قوة واحدة، تعمل "آسيان" على مبدأ "الهيمنة التعاونية". لا توجد دولة واحدة تفرض إرادتها على الآخرين. على الرغم من وجود دول أكبر اقتصاديًا مثل إندونيسيا، إلا أنها لا تستخدم نفوذها لفرض سياسات على الدول الأصغر.
- القيادة الجماعية: تُدار "آسيان" من خلال القيادة الجماعية، حيث يتم اتخاذ القرارات بالإجماع، مما يضمن أن جميع الأعضاء لديهم رأي في القرارات الكبرى. هذا النهج يقلل من الشعور بالتهديد لدى الدول الأضعف.

5.3 من منظور نظرية الاختيار العقلاني

- **تحقيق المنفعة المتبادلة: يُعتبر الانضمام إلى "آسيان" خيارًا عقلانيًا لجميع الأعضاء، حيث تُقدم الرابطة منافع اقتصادية ملموسة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة وخفض الحواجز الجمركية، دون التنازل عن السيادة الوطنية.**

الالتزام الطوعي: تلتزم الدول الأعضاء بالاتفاقيات طواعية، لأنها ترى أن المنافع تفوق التكاليف. هذا النموذج يعتمد على المصالح المتبادلة بدلاً من الإكراه، مما يضمن استمرارية التحالف.

ان تصرفات الدول على المستوى المحلى وعلى المستوى الدولى هى انعكاس لهذه التداخلات النظرية المعقدة التى تناولتها الدراسة سواء في حالة فشل الاندماج والتكتل الدولى ففى حالة الفشل يمكن الاشارة اليها بالامثلة التالية

- **التداخل بين شبكات السياسات والبنائية حيث تُظهر البنائية أن الهويات والأفكار المشتركة تُحدد السلوك. داخلياً، تعمل شبكات السياسات على ترويج سرديات (مثل "استعادة السيطرة" في بريكست) تتعارض مع الهوية المشتركة للتحالف، مما يُقوضه من الداخل.**

نظرية الهيمنة والسياسات الداخلية المستقلة :تُشير نظرية الهيمنة إلى أن التكتلات تنهار عندما ترفض الأطراف الأضعف السيطرة من القوة الأكبر. هذا الرفض ليس عفوياً، بل هو نتيجة مباشرة لمحاولات القوة المهيمنة فرض سياسات عامة داخلية تتعارض مع قيم واحتياجات الأطراف الأخرى.

التداخلات المعقدة في سياق التكتلات الناجحة في المقابل، تُظهر دراسة حالة آسيان أن هذه التداخلات يمكن أن تكون إيجابية. فبدلاً من الهيمنة القسرية، تُقدم "آسيان" نموذجاً للتعاون مبنياً على احترام استقلالية السياسات الداخلية للدول الأعضاء، مما يقلل من الصراع. هذا النهج يتوافق مع الاختيار العقلاني، حيث ترى جميع الأطراف أن منافع التعاون تفوق تكاليفه، مما يضمن استمرارية التحالف.

خاتمة

تُعد هذه الدراسة إسهامًا نوعيًا في حقل العلاقات الدولية والسياسات العامة، حيث قامت بإقامة جسر تحليلي متين يربط بين حقلين معرفيين غالبًا ما يُنظر إليهما بشكل منفصل. لقد تمكن البحث من سد الفجوة المعرفية التي رصدها في الأدبيات السابقة، مؤكدًا أن فهم ديناميكيات التكتلات الدولية لا يكتمل إلا من خلال منظور يجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية، مستندًا إلى مجموعة من النظريات الأساسية.

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتطبيق عدة نظريات في سياق تحليل حالات الفشل والنجاح. فمن منظور الواقعية(Realism) ، أثبتت الدراسة أن انهيار التكتلات ينبع من صراعات داخلية على المصالح والسلطة، حيث تقرر الأطراف الانفصال عندما تتجاوز التكاليف المصلحة الوطنية. ومن خلال نظرية المؤسسية(Institutionalism) ، تم تفسير الانهيار بفشل المؤسسات المشتركة في التكيف مع التباينات الداخلية، في حين سلطت نظرية شبكات السياسات (Policy Networks) الضوء على دور شبكات المصالح في تقويض التحالفات. كما أظهرت الدراسة من منظور نظرية الهيمنة الإقليمية (Regional Hegemony) أن التكتل ينهار عندما ترفض الأطراف الأضعف الهيمنة القسرية، وتُؤكد نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة أن محاولات القوة المهيمنة لفرض سياسات داخلية تتعارض مع القيم المحلية هي السبب الجذري للصراع.

على النقيض، قدمت دراسة حالة "آسيان" نموذجًا مغايرًا للنجاح، حيث أظهرت أن استدامة التكتل تعتمد على قدرته على تحقيق توازن بين السيادة الوطنية والتعاون الإقليمي، وهو ما يتماشى مع مفاهيم الليبرالية .(Liberalism) كما أبرزت هذه الدراسة أهمية البنائية (Constructivism)في فهم كيفية بناء الهويات المشتركة والسرديات الإيجابية التي تدعم استمرارية التكتلات.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن استمرارية أي تكتل إقليمي لا تتوقف فقط على التوافق الاستراتيجي أو توازن القوى، بل تعتمد بشكل أساسي على قدرته على إدارة التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل. إن هذه الدراسة تُقدم إطارًا تحليليًا جديدًا للبحوث المستقبلية، وتشجع على مزيد من الدراسات التي تتناول العلاقة التبادلية بين السياسات الداخلية ومصير المشاريع الدولية الكبرى. كما توصي الدراسة صانعي القرار بأهمية فهم العوامل الداخلية لدولهم الشريكة عند الانخراط في أي تكتل إقليمي، لضمان استمراريته ونجاحه.

نتائج الدراسة

أثبت البحث أن فشل التكتلات الإقليمية لم يكن مجرد صدفة أو نتيجة لعوامل خارجية بحتة، بل هو نتاج مباشر لديناميكيات داخلية معقدة. وقد كشف التحليل عن نقاط الفشل التالية:

- فشل في تحقيق توازن عادل :تنهار التكتلات عندما تفشل في تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المختلفة. هذا الفشل يحولها من مشاريع للتعاون إلى ساحات للصراع الداخلي. وفق نظرية الاختيار العقلاني
- تغيير في حسابات التكلفة والمنفعة :يُظهر البحث أن الأطراف تختار الانفصال عندما تتجاوز التكاليف المترتبة على بقاء الوحدة (مثل فقدان السيادة) المنافع المرجوة. هذا القرار يكون عقلانيًا ويدفعه مفهوم المصلحة الوطنية. (نظرية الاختيار العقلاني(
- صراع على الهوية :يُعد صراع الهويات والأفكار أحد الأسباب الجوهرية للانهيار. حيث تظهر سرديات وطنية (مثل "استعادة السيطرة" في بريكست) تتعارض مع الهوية المشتركة للتحالف وفق للنظرية البنائية
- فشل المؤسسات في التكيف :تنهار التكتلات عندما تفشل المؤسسات المشتركة في التكيف مع التباينات الداخلية بين الدول الأعضاء. هذا الفشل المؤسسي يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المؤسسي للتحالف وفق النظرية المؤسسية
- فشل شبكات المصالح في الاندماج :تلعب شبكات المصالح المحلية دورًا محوريًا في تقويض التحالفات. عندما تفشل هذه الشبكات في الاندماج وتجد أن مصالحها تتعارض مع أهداف التحالف، فإنها تعمل على تقويضه. (نظرية شبكات السياسات)
- رفض الهيمنة القسرية :ينهار التحالف عندما ترفض الأطراف الأضعف الهيمنة القسرية من القوة الأكبر. هذا الرفض هو نتيجة مباشرة لمحاولات القوة المهيمنة فرض إرادتها على الأطراف الأخرى. (نظرية الهيمنة الإقليمية)
- تضارب السياسات الداخلية :يُعدّ تضارب السياسات الداخلية مع السياسات المفروضة من الخارج سببًا جذريًا للانهيار. عندما تحاول قوة مهيمنة فرض سياسات (اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية) لا تتوافق مع قيم ومصالح المجتمع المحلي، فإنها تواجه مقاومة حتمية تؤدي إلى تفكك الكيان. (نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة)

أثبتت دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أن التكتلات يمكن أن تنجح وتستدام من خلال تطبيق مبادئ مغايرة تمامًا لما أدى إلى الفشل

- احترام السياسات الداخلية المستقلة :يكمن نجاح "آسيان" في التزامها الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. هذا المبدأ يضمن أن كل دولة تحتفظ بسيادتها الكاملة على سياساتها، مما يجنب التكتل الصراعات الداخلية (نظرية السياسات العامة الداخلية المستقلة)

- القيادة الجماعية والتعاونية :بدلاً من الهيمنة القسرية من قبل قوة واحدة، تُدار "آسيان" من خلال القيادة الجماعية. يتم اتخاذ القرارات بالإجماع، مما يقلل من شعور الدول الأضعف بالتهديد ويضمن أن جميع الأعضاء لديهم رأي في القرارات الكبرى. (نظرية الهيمنة الإقليمية)

- المنفعة المتبادلة :يُعد الانضمام إلى "آسيان" خيارًا عقلانيًا لجميع الأعضاء. يوفر التكتل منافع اقتصادية ملموسة مثل التجارة الحرة، دون المطالبة بالتنازل عن السيادة الوطنية (نظرية الاختيار العقلاني)

- نموذج التعاون بدلًا من الإكراه :يؤكد نجاح "آسيان" أن التكتلات يمكن أن تزدهر عندما تُبنى على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وليس على الإكراه أو التهميش. هذا النهج يتوافق مع الاختيار العقلاني لجميع الأطراف (نظرية الاختيار العقلاني)

التوصيات

- ضرورة دمج المناهج النظرية: توصي الدراسة بدمج نظريات السياسات العامة مع نظريات العلاقات الدولية، حيث أن هذا الدمج ضروري لفهم الظواهر المعقدة مثل انهيار أو نجاح التكتلات الإقليمية.

- أهمية السياسات الداخلية: تؤكد الدراسة على أن السياسات العامة الداخلية للدول الأعضاء تلعب دورًا حاسمًا في مصير التكتلات. لذا، يجب على قادة التكتلات الإقليمية أن يدركوا أهمية احترام استقلالية هذه السياسات وتجنب التدخل فيها.

- **تبني نموذج القيادة الجماعية: توصي الدراسة بضرورة الابتعاد عن نموذج الهيمنة القسرية. فنجاح تكتل مثل "آسيان" يثبت أن نموذج القيادة الجماعية القائم على اتخاذ القرارات بالإجماع والمنفعة المتبادلة، هو الأكثر استدامة على المدى الطويل.**

- **التركيز على شبكات المصالح: يجب على صانعي القرار أن يدركوا أهمية شبكات المصالح المحلية. فبدلاً من تجاهلها، يجب إشراكها في عملية الاندماج لضمان أن مصالحها تتوافق مع أهداف التحالف.**

- **الأخذ في الاعتبار الهوية المشتركة: تؤكد الدراسة على أن الاندماج يجب أن يكون نابعًا من رغبة جماهيرية حقيقية تقوم على مكون ثقافي مشترك أو تاريخ أو حضارة أو تشابه بين الشعوب. فالتكتلات التي تُبنى على أساس المصالح المشتركة فقط دون وجود رابط ثقافي أو تاريخي أو اتجاه مشترك تكون أكثر عرضة للانهيار.**

- **تفعيل دور السياسات العامة الداخلية: يجب أن تكون الرغبة في الاندماج نتاج تفاعل أجهزة السياسات العامة الداخلية التي تعمل على بلورة رؤية مشتركة، بحيث تفرض هذه الرغبة على المجتمع الدولي بدلاً من أن تُفرض عليه من الخارج.**

- **الاستفادة من دراسات الحالة: توصي الدراسة بضرورة تحليل حالات الفشل والنجاح في الماضي. ففي كل حالة دروس يمكن الاستفادة منها لتجنب الأخطاء السابقة، وبناء تحالفات أقوى وأكثر استدامة.**

قائمة المراجع

اولا :المراجع العربية

عبد الحق، محمد .*التكامل الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق* .القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. (2009)

أبو زكر، أحمد .*أثر السياسات الخارجية على فشل التكتلات الإقليمية: دراسة حالة الجمهورية العربية المتحدة* . مجلة البحوث والدراسات الدولية، المجلد 4، العدد 2. (2018)

العنزي، عبد الرحمن .*محددات الاندماج الإقليمي في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية* .الكويت: مؤسسة التقدم العلمي. (2016)

شعت، عبد الحميد .*التعاون العربي في ضوء المتغيرات الدولية* .مجلة المستقبل العربي، العدد 388. (2011)

سليمان، محمود عبد الحليم .*نظريات العلاقات الدولية وتفسير الاندماج الإقليمي* .الرياض: دار النشر الجامعي. (2017)

بدران، صلاح الدين .*الهوية القومية وأثرها على التكتلات العربية* .مجلة العلوم السياسية، المجلد ٠1، العدد 4. (2015)

يونس، يوسف .*القيادة الجماعية في التكتلات الإقليمية: نموذج آسيان* .ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العلاقات الدولية. (2019)

القاسم، سارة .*دور شبكات المصالح في تقويض التحالفات الإقليمية* .مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد ٥، العدد 1. (2018)

شقير، محمد لبيب .*الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (1986)

أبو ستيت، فؤاد .*التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة* .الدار المصرية اللبنانية. (2004)

الدروبي، أنمار نزار" .دراسة تحليلية عن بناء التكتلات الاقتصادية وميل السياسة الدولية نحو تعدد الأقطاب" (2021)

سعيد، عبد المنعم" .الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد". المجلة السياسية الدولية، العدد 123. (1995)

حرفوش، إياد" .الجمهورية العربية المتحدة: حقائق الوحدة والانفصال". (2019)

محمود، أحمد إبراهيم" .التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا". المجلة السياسية الدولية، العدد 118 (1994)

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .*التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات* .تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2014)

جمال، نادية .*مفهوم السيادة في ظل التكتلات الإقليمية* .مجلة الدراسات السياسية والدولية، المجلد 6، العدد 3. (2019)

عطا الله، عايدة .*التجربة الأوروبية في الاندماج: دروس مستفادة للتكتلات العربية* .القاهرة: دار النشر الأكاديمي.2 (2019)

2019 نصر، طارق .*الديناميكيات الداخلية وعلاقتها بالسياسة الخارجية: دراسة حالة الشرق الأوسط* .بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط. (2020)

الخليفة، محمد .*المنطقة العربية: التحديات الجيوسياسية وآفاق التكامل* .الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

القاضي، سمر .*دور الهوية المشتركة في الاندماج الإقليمي: دراسة مقارنة* .مجلة شؤون عربية، العدد 164. (2015)

ثانيا : المراجع الأجنبية

Moravcsik, Andrew. (1998). *The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht*. Ithaca: Cornell University Press.

Keohane, Robert O. & Nye, Joseph S. (1977). *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston: Little, Brown.

Wendt, Alexander. (1999). *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Mearsheimer, John J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton & Company.

Byung, A. Joon. (1996). "Regionalism in the Asia- Pacific: Asian or Pacific Community?". *Koreain Foucs*, vol. 4, n° 4.

Southgate, L. (2025). "Explaining ASEAN institutional balancing success and failure". *Journal of Strategic Studies*, Vol. 10.

Office for Budget Responsibility (OBR). (مختلف السنوات). "Brexit analysis".

The House of Commons Library. (2016). "Brexit: impact across policy areas".

ResearchGate. (2024). "The Successful of Strengthening ASEAN Centrality Through the ASEAN Way".

A3wadqash. (2016). "The Tragedy of Great Power Politics:

Regional Hegemon and the limits of his hegemony".

المواقع الأكاديمية والمنصات البحثية

المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de

المعهد المصري للدراساتhttps://eipss-eg.org

مكتب مسؤولية الميزانية البريطاني(Office for Budget Responsibility): https://obr.uk

مكتبة مجلس العموم البريطاني(The House of Commons Library): https://commonslibrary.parliament.uk

مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية https://opensyr.com

صناعة الوعي | تبيان https://tipyan.com

Wikipedia: https://ar.wikipedia.org

جامعة عين شمس - مركز الدراساتhttps://www.asu.edu.eg/merc/ar

مجلة قضايا آسيوية (المركز الديمقراطي العربي)

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2021/07

أبحاث أكسفورد في الدراسات الدوليةOxford Research Encyclopedia of International Studies https://oxfordre.com/internationalstudies

مؤسسة الدراسات العلميةISS-Foundation https://iss-foundation.com

معهد آسيا وأوروبا - جامعة مالايا Asia-Europe Institute https://aei.um.edu.my

Journal of ASEAN Studies (JAS)

https://www.researchgate.net/publication/378302332